



Distr.
GENERAL

A/31/306
3 November 1976

ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

UN LIBRARY

NOV 5 1976

UN/SA COLLECTION



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون
البند ٢٥ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

رسالة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ موجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم رفته هذا رسالة وجهتها سعادة الدكتور العراقي وزير الدولة
للشؤون الخارجية بالمملكة المغربية إلى وزراء خارجية البلدان الأفريقية .
وبناء على تعليمات حكومتي ، أكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيعها باعتبارها وثيقة من وثائق
الجمعية العامة تحت البند ٢٥ من جدول الأعمال .

(توقيع) علي بن جلون
الممثل الدائم

مرفق

رسالة موجهة من وزير الدولة للشؤون الخارجية بالمملكة المغربية
الى وزراء خارجية البلدان الافريقية

اتشرف بأن أوجه نظركم الى الرسالة التي رأى السيد بوتفليقة وزير خارجية الجزائر أن يرسلها بتاريخ ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ الى السيد كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة ، والتي طلب فيها أن تناقش الجمعية العامة مسألة الصحراء ، متفاضيا بذلك عن التاورات التي مرت بها هذه القضية وعن المقررات التي اتخذتها بصددها مختلف المحافل الدولية وعن العناصر الملموسة التي تم التوصل اليها (A/31/283 ، المرفق) .

ومن الواضح أن هذا الدليل يندرج في اطار المحاولات العديدة والمتنوعة الرامية الى الاثارة من جديد لمشكلة تمت تسويتها بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وباستفتاء السان من قبل الهيئة المختصة ، وهي الجماعة ، بتاريخ ٢٦ شباط / فبراير ١٩٧٦ ويعودة المغرب وموريتانيا نهائيا الى هذا الجزء من اقليم ما الوائني عملا باتفاق مدريد (S/1188) .

ودون الدخول من جديد في مناقشة لصميم المشكلة فان المملكة المغربية ، محترمة ما قطعته على نفسها من تعهدات ، ترى ان الدليل المقدم على هذا النحو مخالف تماما للروح التي على أساسها قررت البلدان الافريقية التصديق لهذه المسألة .

وفي الواقع ، قد تقرر في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الافريقية في جزيرة موريشيوس تخصيص دورة استثنائية لمؤتمر القمة الافريقي لبحث هذه المسألة والتوتر الناتج عنها في المنطقة .

وبعد ذلك ، عندما اجتمعت بلدان عدم الانحياز في كولومبو ، اعربت عن امنيتهما لأن يصل رؤساء الدول الافريقية في بحوثهم الى حل يصون السلم في المنطقة ويحافظ على الحقوق المشروعة لأطراف النزاع (انظر الوثيقة A/31/197) .

فيتضح ان ان الطلب الذي تقدمه الجزائر الآن الى الأمين العام المتحدة لاعادة فتح باب المناقشة قبل عقد الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الافريقي ، مخالف للقرار الحكيم الذي اتخذته كل من رؤساء الدول الافريقية ورؤساء دول بلدان عدم الانحياز .

ويخشى أن يصبح مثل هذا الموقف ، سابقة يؤسف لها وهو يشكل على كل حال خروجاً على النظام داخل المجموعة الافريقية التي تستمد بالضبط قوتها من ترابطها وتضامن اعضائها . وهو أيضا يشكل عملاً من أعمال عدم الثقة بأعلى سلطة اقليمية في افريقيا ، وهي الواقعة أكثر من غيرها على مشاكل قارتنا وعلى أسباب مثل هذه الحالة .

ولاتنوى المملكة المغربية الا ان تحاول تجنب مناقشة موضوع القضية لأنها متأكدة من أنها

تستطيع اثبات صحة جميع التدابير التي اتخذتها في الصحراء ومن انها وفيت بامانة بالتزاماتها تجاه كافة المحافل الدولية .

ولكنها ، اذ راكا منها لخدائورة الموقف الذي اتخذته الحكومة الجزائرية ولما ابدته هذه الحكومة من عدم اللياقة تجاه المسؤولين الافريقيين ، تصر على شجب موقف لا يخدم اطلاقا الوحدة الافريقية ولا تضامن البلدان غير المنحازة .

وان المملكة المغربية لتعتمد على تمسككم بميثاق منظمة الوحدة الافريقية وعلى حكمتكم وسمو روح المسؤولية لديكم بالنسبة للمصالح العليا لقارتنا في احباط كل المناورات ضد الثقة التي نوليها كلنا لقرارات رؤساء دولنا والدفاع عن النفوس الذي تتمتع به منطلقتنا في العالم .

وان المملكة المغربية ، ان توجه اهتمامكم الى مثل هذه التصرفات ، تابل مقتنعة انكم ستستخلصون منها النتائج الواجبة وانكم ستصلون الى الموقف الوحيد الواجب اتخاذه ازاء هذا الاعتداء الجديد على المبادىء المقدسة التي توجه عملنا وتنسق انشطتنا .

(توقيع) احمد العراقي

وزير الدولة للشؤون الخارجية
